

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

**إلى الأفاضل/ مساهمي شركة أسيد للنقل البحري ش.م.ع.م (قيد التحويل)**

## تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

## الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة أسيايد للنقل البحري ش.م.ع.م (قيد التحويل) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتألف من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2024، والقوائم الموحدة لكل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

## أساس إبداع الرأي

[illegible]

## أمور المراجعة الرئيسية

تتمثل أمور المراجعة الرئيسية في تلك الأمور التي نرى أنها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

## أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

تقييم انخفاض قيمة القيم الدفترية للسفن المملوكة والمستأجرة:

راجع الإيضاح 3-8 والإيضاح 5-2 (ج) حول القوائم المالية الموحدة.

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
تعمل المجموعة بشكل أساسي في أنشطة تأجير السفن وأنشطة إدارة السفن.	تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:
كما في 31 ديسمبر 2024، تشمل قائمة المركز المالي الموحد سفن مملوكة بقيمة دفترية إجمالية تبلغ 542 مليون ريال عماني (50٪ من إجمالي أصول المجموعة) وسفن حاويات مؤجرة مصنفة ضمن أصول حق الاستخدام بقيمة 8.99 مليون ريال عماني (0.83٪ من إجمالي أصول المجموعة).	<ul style="list-style-type: none"><li>- قمنا بتقييم مدى ملاءمة تحديد الإدارة للوحدات المنتجة للنقد، بناء على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "انخفاض قيمة الأصول".</li><li>- في حالة وجود مؤشرات انخفاض في القيمة، قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات والتقديرات الموضوعة من قبل الإدارة عند تحديد القيمة القابلة للاسترداد للسفن/الوحدات المنتجة للنقد ذات الصلة المملوكة والمستأجرة للمجموعة، بما في ذلك رسوم الشحن ومعدلات الخصم.</li><li>- على وجه الخصوص، قمنا بتنفيذ إجراءات بشأن حسابات الإدارة للقيمة من الاستخدام، حيثما يعتبر مناسباً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:</li></ul>
إذا تم تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، تقوم الإدارة بتقدير القيم القابلة للاسترداد من الوحدات المنتجة للنقد ذات الصلة والتي ستتمثل في القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.	<ol style="list-style-type: none"><li>1) تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في توقعات التدفقات النقدية؛</li><li>2) تقييم مدى معقولية المنهجية والمداخلات المستخدمة لتحديد القيم النهائية؛</li><li>3) الاستعانة بمتخصصينا لمساعدتنا في تقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم التي تستخدمها الإدارة في تقييم انخفاض القيمة؛</li><li>4) اختبار الدقة الحسابية والسلامة المنطقية لحسابات القيمة من الاستخدام؛ و</li><li>5) تقييم تحليل الحساسية الذي تم القيام به من قبل الإدارة والذي يأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات في الافتراضات على نتائج تقييم الانخفاض في القيمة.</li></ol>
يتم اشتقاق حسابات القيمة من الاستخدام باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة.	<ul style="list-style-type: none"><li>- قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.</li></ul>
يتضمن تقييم القيمة القابلة للاسترداد من هذه الأصول أحكام وتقديرات جوهرية من قبل الإدارة فيما يتعلق بعوامل مختلفة مثل رسوم الشحن ومعدلات الخصم للوحدات المنتجة للنقد ذات الصلة.	
بناء على التقييم، توصلت الإدارة إلى أنه لم يكن هناك انخفاض في قيمة السفن المملوكة والمؤجرة كما في 31 ديسمبر 2024.	
يعتبر هذا الأمر أحد أمور المراجعة الرئيسية فيما يتعلق بالوحدات المنتجة للنقد للسفن المملوكة والمستأجرة نظراً للأحكام والتقديرات الجوهرية التي ينطوي عليها تحديد القيم القابلة للاسترداد وعدم اليقين الذي تنطوي عليه الافتراضات	

الأساسية. تضمنت المدخلات والافتراضات الرئيسية في تحديد القيم القابلة للاسترداد رسوم الشحن ومعدلات الخصم.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي تأكيد بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية. في حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع المتطلبات ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية (هيئة سوق رأس المال سابقاً) والأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية لسنة 2019 وكذلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة بأنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهداف مراجعتنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

— تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تابع)

— فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

— تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

— التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

— تقييم عرض القوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة.

— تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة والإشراف عليها. نحن وحدنا مسؤولون عن رأينا فيما يخص المراجعة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بالإضافة إلى أمور أخرى، بخصوص عدة أمور من ضمنها ، نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.

كما نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق ذلك، الإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو الضمانات المطبقة.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نفيد بأن هذه البيانات المالية كما في وللسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع:

- المتطلبات ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية (سابقاً هيئة سوق رأس المال)؛ و
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام 2019.

كي بي إم جي ش.م.م

التاريخ: 13 مارس 2025